



مَحَلِّسُ الْبَوَابَةِ

الأمانة العامة
برقية دعوة

قرر معالي السيد مازن تركي القاضي رئيس مجلس النواب
دعوة المجلس للانعقاد في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم
الاثنين الموافق ٢٠٢٥/١٢/٢٩ وذلك لمناقشة جدول أعمال الجلسة
الحادية عشرة من الدورة العادية الثانية.

يرجى التفضل بالعلم والحضور في الموعد المحدد.

عواد عبد الرحمن الغويري

أمين عام مجلس النواب

تاریخ الإرسال: / ٢٠٢٥

المملكة الأردنية الهاشمية

هاتف: (٥٦٣٥١٠٠ - ٥٦٣٥٢٠٠) فاكس: (٥٦٨٥٩٧٠) ص.ب: ٧٣ الرمز البريدي ١١١٠١ عمان . الموقع الإلكتروني : www.representatives.jo

الدورة العادلة الثانية
لجلس النواب العشرين

جدول أعمال الجلسة الحادية عشرة

المقرر عقدها في تمام

الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الاثنين

الموافق ٢٩/١٢/٢٠٢٥ ميلادية

أولاً: تلاوة الإجازات والاعتذارات.

ثانياً: تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

ثالثاً : قرار لجنة التوجيه الوطني والإعلام رقم (٣) تاريخ ٢٠٢٥/١٢/٢٢ والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون الأوقاف والشؤون وال المقدسات الإسلامية لسنة ٢٠٢٥.

لجنة التوجيه الوطني والإعلام
الدورة العاديّة الثانية
لمجلس النواب العشرين

قرار رقم (٣)

عقدت لجنة التوجيه الوطني والإعلام بنصابها القانوني اجتماع بتاريخ ٢٢/١٢/٢٠٢٥ برئاسة سعادة الدكتور حسين العموش رئيس اللجنة وبحضور سعادة الدكتور محمد السباعي نائب رئيس اللجنة.

وبحضور أصحاب السعادة أعضاء اللجنة :
فراس القبلان ، احمد هميسات، المهندس جهاد عبوى، الاستاذ الدكتور محمد الرعود،
الدكتور احمد الرقب و السيدة اروى الزبون الحجايا.

وحضر الاجتماع من الحكومة أصحاب المعالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ووزير الدولة للشؤون القانونية الدكتور فياض القضاة.

وذلك لمناقشة مشروع قانون معدل لقانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لسنة ٢٠٢٥ مع الأسباب الموجبة له.

وبعد دراسة مشروع القانون قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع إجراء بعض التعديلات عليه.

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم الموافقة على قرارها هذا.

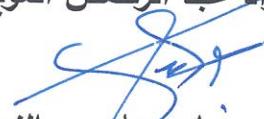
الدكتور حسين العموش

عواد عبد الرحمن الغويري



رئيس لجنة التوجيه الوطني والإعلام

أمين عام مجلس النواب



* مخالفة مقدمة من سعادة الدكتور محمد الرعود حول المادة (٩) تتبّع في الجلسة.

مذكرة

=====

الرجوع تسلیل المادة (٤) المعدلة المادة (٤٤) من القانون الأصلي على النحو

الثاني:

على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر لا يجوز استملك أي أرض وقفية إلا لجهة رسمية أو منفعة عامة وبدل عادل وبموافقة مجلس الأوقاف ^{مجلس} الوزراء، وإذا استملكت أي أرض موقوفة فلا يقطع أي جزء منها مجاناً.

سعادة الدكتور محمد الرعود



مجلس النواب
المملكة الأردنية الهاشمية



مشروع

قانون رقم (٢٠٢٥) لسنة

قانون معدل لقانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
المادة (١) :-	المادة (١) :-	
موافقة بعد اضافة عبارة (بمدرو ثلاثين يوماً) بعد كلمة (به).	يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لسنة ٢٠٢٥) ويقرأ مع القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠١ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ من تعديل قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .	

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
المادة (٢) :-	المادة (٢) :-	المادة (٣) :-
	<p>تعديل المادة (٣) من القانون الأصلي بإلغاء الفقرة (هـ) الواردة فيها وإعادة ترقيم الفقرة (وـ) لتصبح الفقرة (هـ) منها .</p>	<p>تعني عبارة (الاوقاف والشؤون وال المقدسات الاسلامية) ما يلي:</p> <p>أ . الاراضي والعقارات والاموال المنقوله وغير المنقوله الموقوفة على جهة بر لا تقطع ابتداءً او انتهاءً وتشمل المساجد وملحقاتها والمقامات ودور الرفادة (التكايا) والزوايا والمقابر الاسلامية المخصصة للدفن والتي يجري فيها الدفن والتي منع فيها الدفن سواء كانت دارسة او غير دارسة.</p> <p>ب. شؤون الدعوة والوعظ والارشاد والتوجيه</p>

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
		<p>ج. شؤون المصحف الشريف وشؤون المراكز الإسلامية ودور القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ومراكز تحفيظها وتعليمها.</p> <p>د. شؤون المعاهد الشرعية والمدارس ودور الأيتام التي ينفق عليها من الوزارة</p> <p>هـ. شؤون الافتاء.</p> <p>و. شؤون الحج والعمرة.</p>
<p>المادة (٣) :-</p> <p>موافقة .</p>	<p>المادة (٣) :</p> <p>تعديل المادة (٤) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (المحامي العام المدني) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الوكيل العام لإدارة قضايا الدولة) .</p>	<p>المادة (٤) :-</p> <p>للوزارة شخصية معنوية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة حق التقاضي وان تتيّب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها او لاي غاية اخرى من الغايات المنصوص عليها في هذا القانون المحامي العام المدني او ان</p>

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
		<p>توكل المحامين لهذه الغاية كما يحق لها على الرغم مما ورد في أي تشريع اخر ان تثيب عنها احد موظفيها الحقوقين من لهم خبرة في الامور القانونية وفي الاجراءات القضائية المتعلقة بها في جميع المحاكم على اختلاف درجاتها وتمثل الوزارة لدى ماموري تسوية الاراضي ومديري التسجيل.</p>

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
المادة (٤) :-	المادة (٤) :-	المادة (٦) :-
<u>المادة ٦</u> أ-المطلع: موافقة . ١ موافقة . ٢ موافقة بعد تعديل الكلمة (ينوبه) والاستعاضة عنها بكلمة (ينبئه) . ٣ موافقة . ٤ موافقة . ٥ موافقة .	يلغى نص المادة (٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:- <u>المادة ٦</u> أ- ينشأ في الوزارة مجلس يسمى(مجلس الأوقاف والشئون وال المقدسات الاسلامية) برئاسة الوزير وعضوية كل من:- ١- المفتي العام للمملكة / نائباً للرئيس . ٢- قاضي القضاة أو من ينوبه . ٣- إمام الحضرة الهاشمية . ٤- الأمين العام . ٥- مدير عام دائرة تنمية أموال الأوقاف.	أ. ينشأ في الوزارة مجلس يسمى (مجلس الأوقاف والشئون وال المقدسات الاسلامية) برئاسة الوزير وعضوية كل من: ١- المفتي العام للمملكة. ٢- الأمين العام. ٣- مدير عام دائرة تنمية اموال الأوقاف. ٤- مدير عام دائرة الحج والعمرة. ٥- مدير عام صندوق الحج. ٦- ممثل عن وزارة الداخلية. ٧- ممثل عن وزارة التربية والتعليم. ٨- ممثل عن وزارة الثقافة. ٩- ممثل عن دائرة قاضي القضاة.

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
٦ - موافقة .	٦ - مدير عام دائرة الحج والعمرة.	١٠-ممثل عن وزارة المالية/الارضي.
٧ - موافقة .	٧- مدير عام صندوق الحج.	١١-ممثل عن وزارة الشؤون البلدية.
٨ - موافقة .	٨- أمين عام وزارة التربية والتعليم يسميه وزيرها.	١٢-ممثل عن وزارة الاشغال العامة والاسكان.
٩ - موافقة .	٩- ممثل عن وزارة الداخلية.	١٣-ممثل عن البنك المركزي الاردني.
١٠ - موافقة بعد اعادة صياغته واعتباره نصاً للبند (٩) مع مراعاة اعادة الترقيم ليصبح بالنص التالي:	١٠ - ممثل عن وزارة المالية/الارضي.	٤-اربعة اشخاص من المهتمين بالشؤون الاسلامية اثنان منهم من ذوي الخبرة في مجال الاقتصاد والاستثمار.
١٠ - مدير عام دائرة الأراضي والمساحة أو من ينوبه.		ب-١-تم تسمية الاعضاء المنصوص عليهم في البند من (٦) الى (١٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من الوزير المختص لمدة سنتين قابلة للتجديد على ان يكون بمرتبة امين عام او مدير في وزارته او دائرته لا تقل درجته عن الاولى من الفئة الاولى.
١١ - موافقة .	١١- ممثل عن وزارة الادارة المحلية.	
١٢ - موافقة .	١٢- ممثل عن أمانة عمان الكبرى.	
١٣ - موافقة .	١٣- ممثل عن البنك المركزي الاردني.	

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
<p>٤- موافقة .</p> <p>ب-١- موافقة .</p> <p>٢- موافقة .</p> <p>٣- موافقة .</p>	<p>٤- أربعة أشخاص من المهتمين بالشؤون الإسلامية اثنان منهم من ذوي الخبرة في مجال الاقتصاد والاستثمار.</p> <p>ب-١- تتم تسمية الأعضاء المنصوص عليهم في البنود من (٩) إلى (١٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من المرجع المختص لمدة سنتين قابلة للتجديد على أن يكون بمستوى أمين عام أو مدير لا تقل درجته عن الأولى من الفئة الأولى .</p> <p>٢- يعين الأعضاء المنصوص عليهم في البند (١٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تعيين الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد.</p> <p>٣- تصرف لأعضاء المجلس مكافأة بموافقة مجلس الوزراء .</p>	<p>٢- يتم تعيين الأعضاء المنصوص عليهم في البند (١٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تعيين الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد.</p> <p>ج- ينتخب المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس ينوب عنه عند غيابه.</p>

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
المادة (٥) :-	المادة (٥) :-	المادة (٩) :-
موافقة .	تلغى المادة (٩) من القانون الأصلي.	<p>تتولى الوزارة الاشراف الاداري على شؤون الافتاء في المملكة ويجري تشكيل مجلس الافتاء وتعيين المفتى العام والمفتين وتنظيم شؤون الافتاء وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية.</p>
المادة (٦) :-	تعديل المادة (١٧) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (المادة (١٤)) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (المادة (١٣)) .	<p>تعتبر كل ارض اوقفت لدفن الموتى المسلمين او خصصت لذلك من قبل أي سلطة او جهة اخرى موقوفة وفقاً خيراً صحيحاً وتسجل وفق ما ورد في المادة (١٤) من هذا القانون سواء اكانت ارض المقبرة مشمولة بأعمال التسوية ام مستثنية منها او كانت اميرية او ملكاً.</p>

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
<p>المادة (٧) :-</p> <p>موافقة .</p>	<p>المادة (٧) :-</p> <p>يلغى نص المادة (١٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-</p> <p><u>المادة ١٩</u></p> <p>تعتبر المساحة التي أقيمت عليها المسجد وأبيحت فيه الصلاة للناس عامة وفقاً صحيحاً ويسري هذا الحكم على ما يتبع المسجد من ساحات وأبنية ومرافق ومنشآت سواءً كانت الأرض مشمولة بأعمال التسوية أم مستثنة منها أو كانت أميرية أو ملكاً وتسري أحكام هذه الفقرة على المساجد القائمة عند العمل بأحكام هذا القانون .</p>	<p>المادة (١٩) :-</p> <p>أ . تعتبر المساحة التي أقيمت عليها المسجد وأبيحت فيه الصلاة للناس عامة وفقاً صحيحاً ويسري هذا الحكم على ما يتبع المسجد من أبنية ومرافق ومنشآت سواءً كانت الأرض مشمولة بأعمال التسوية أم مستثنة منها أو كانت أميرية أو ملكاً وتسري أحكام هذه الفقرة على المساجد القائمة عند العمل بأحكام هذا القانون .</p> <p>ب . تعتبر المساحة التابعة لبناء المسجد جزءاً من الأرض التي أقيمت عليها المسجد ويشترط أن لا تقل ابعادها عن مثلي الارتداد القانوني لبناء المسجد والمرافق والمنشآت التابعة له ما لم يشترط المالك خطياً غير ذلك .</p>

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
المادة (٨) :-	المادة (٨) :-	المادة (٢٠) :-
موافقة .	تلغى المادة (٢٠) من القانون الأصلي.	<p>يشترط في الوقف الذي ان لا يتعارض مع احكام المواريث في الشريعة الاسلامية وفق ما هو مقرر في قانون الاحوال الشخصية المعمول به.</p>
المادة (٩) :-	المادة (٩) :-	المادة (٢٤) :-
موافقة .	<p>يلغى نص المادة (٢٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-</p> <p style="text-align: center;"><u>المادة ٢٤</u></p> <p>على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر اذا استملكت أي ارض موقوفة فلا يقطع مجانا أي جزء من مساحة الارض المستملكة.</p> <p>على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر لا يجوز استملاك أي ارض وقفية إلا ببدل عادل وبموافقة مجلس الأوقاف ، وإذا استملكت أي ارض موقوفة فلا يقطع أي جزء منها مجانا.</p>	

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
<p>المادة (١٠) :-</p> <p>موافقة بعد اضافة عبارة (على أن تلتزم الوزارة في استثماراتها بأحكام الشريعة الإسلامية) بعد كلمة (المنقوله) .</p>	<p>المادة (١٠) :-</p> <p>يلغى نص المادة (٢٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-</p> <p><u>المادة ٢٧</u> -</p> <p>تقوم الوزارة باستثمار الأموال الوقفية المنقوله وغير المنقوله بما يحقق مصلحة الوقف بما في ذلك الاستثمار في العقارات غير الوقفية شراءً وبيعاً من الأموال الوقفية المنقوله ويتم تنظيم الأحكام الخاصة بذلك بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية.</p>	<p>المادة (٢٧) :-</p> <p>أ . تقوم الوزارة باستثمار الاموال الوقفية المنقوله وغير المنقوله بما يحقق مصلحة الوقف بما في ذلك الاستثمار في العقارات غير الوقفية شراءً وبيعاً من الاموال الوقفية المنقوله.</p> <p>ب . تلتزم الوزارة بجميع تصرفاتها واستثماراتها بأحكام الشريعة الاسلامية مع مراعاتها شروط الواقفين.</p>

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
المادة (١١) :-	المادة (١١) :-	المادة (٢٨) :-
موافقة .	تعديل المادة (٢٨) من القانون الأصلي بإلغاء كلمة (سندات) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (صكوك).	الوزارة بقرار من المجلس وبموافقة مجلس الوزراء المسبقة الحصول على التمويل اللازم من المؤسسات المتخصصة او طرح سندات تمويل بما لا يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية.
المادة (١٢) :-	المادة (١٢) :-	المادة (٢٩) :-
موافقة بعد أن تكون اضافة عبارة (المصحف الشريف) قبل كلمة (المساجد) الواردة في القانون الأصلي.	تعديل الفقرة (أ) من المادة (٢٩) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (والمصحف الشريف) بعد عبارة (ومساعدة المحتاجين) الواردة فيها.	أ . تنشئ الوزارة برامج خاصة لجهات البر الموقوف عليها لتنفق واردات الاوقاف الخيرية الاسلامية على الجهات المستفيدة من هذه البرامج حسب شروط الواقفين بما في ذلك برامج الانفاق على المساجد والرعاية الصحية والتعليم ومساعدة المحتاجين كما ينشأ للأوقاف

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
		<p>العامة برنامج عام على ان يراعى في تخصيص واردات الأوقاف للبرامج سداد تمويل المشروعات الاستثمارية اولا.</p> <p>ب. تنظم شؤون البرامج وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية.</p>
<p>المادة (١٣) :-</p> <p>موافقة بعد اضافة عبارة (باستثناء أموال المدخرين) بعد كلمة (الحج).</p>	<p>المادة (١٣) :-</p> <p>تعديل المادة (٣٠) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (ج) إليها بالنص التالي:-</p> <p>ج- تعتبر الأموال المملوكة لصندوق الحج أموالا وقية تخضع لأحكام الوقف وتدار حسب طبيعتها الخاصة.</p>	<p>المادة (٣٠) :-</p> <p>أ . يؤسس في الوزارة صندوق خاص يسمى (صندوق الحج) يهدف الى تشجيع الادخار للحج بحيث يتم استثمار امواله لصالح المدخرين وكذلك امانات شؤون الحج على ان يكون الاستثمار وفق احكام الشريعة الاسلامية ويكون له شخصية معنوية ويتمتع باستقلال مالي واداري وتنظم شؤونه بموجب نظام خاص يصدر لهذه الغاية.</p>

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
		ب. يجوز استثمار اموال صندوق الحج المدخرة في تنمية الاراضي والعقارات الوقفية بموجب عقود تبرم لهذه الغاية.
المادة (١٤) :-	المادة (١٤) :-	
<p>أولاً: موافقة .</p> <p>ثانياً: موافقة .</p>	<p>يعدل القانون الأصلي على النحو التالي :-</p> <p>أولاً: بإعادة ترقيم المواد من (١٠) إلى (١٩) الواردة فيه لتصبح من (٩) إلى (١٨) منه على التوالي .</p> <p>ثانياً: بإعادة ترقيم المواد من (٢١) إلى (٣٤) الواردة فيه لتصبح من (١٩) إلى (٣٢) منه على التوالي.</p>	

الأسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

لإعادة تنظيم مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بما يحقق استثمار الأموال الوقفية المنقوله وغير المنقوله وشراء العقارات ويضمن مصلحة الوقف وفق أحكام الشريعة الإسلامية وشروط الواقفين وطرح الصكوك بدلا من السنادات ، ولغايات ضبط ممتلكات وأموال صندوق الحج واعتباره وقفا صحيحا، ولإضافة برامج المصحف الشريف الى البرامج الوقفية، وإلغاء شؤون الإفتاء من مهام وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية كونها أصبحت من اختصاص دائرة الإفتاء العام بموجب قانون الإفتاء العام، فقد تم وضع مشروع هذا القانون المعدل.

رابعاً: تعين موعد وجدول أعمال الجلسة القادمة.

عواد عبد الرحمن الغويري

أمين عام مجلس النواب

نسخة/ دولة رئيس الوزراء .

نسخة/ دولة رئيس مجلس الأعيان.

نسخة/ معايي وزير

نسخة/ عطوفة مدير عام مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

نسخة/ عطوفة مدير عام وكالة الأنباء الأردنية.

نسخة/ مدير الأخبار - التلفزيون الأردني.